

طالبات الأزهر .. حق مهدر وقمع مكرر



الخميس 8 أكتوبر 2015 12:10 م

مرصد الأزهر للحقوق والحريات | طالبات الأزهر .. حق مهدر وقمع مكرر

لم تسلم الطالبة الأزهرية من أن تمارس السلطات المصرية الحالية وأجهزتها الأمنية كافة أنواع الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان بحقهن فتارة تتعرض للاعتقال التعسفي وتارة تتعرض للفصل الإداري ، بل وصل الأمر لتعرضها للاختفاء القسري لعدة أيام تتعرض خلالها للتعذيب الممنهج وأيضا التنكيل بها داخل أماكن الاحتجاز ، وفيما يلي عرض إجمالي لإحصائيات قام بها فريق عمل مرصد " أزهرى " للحقوق والحريات حول الانتهاكات التى وقعت على الطالبات خلال العام الماضى فقط وتفصيل لأبرز تلك الانتهاكات .

فقد تم اعتقال (89) طالبة اعتقالا تعسفيا مخالفا للقانون من أماكن مختلفة كما تم فصل (141) طالبة فصلا إداريا دون التحقيق الرسمي السابق معهن وأيضا تعرضت (7) طالبات للاختفاء القسري لعدة أيام فى حين صدرت أحكام على الطالبات وصلت إلى (408) سنة ، من بينها تأييد الحكم بالسجن خمسة سنوات علي خمسة طالبات ، وتم إخلاء سبيل (82) طالبة على ذمة قضايا .

وكانت الطالبات أصحاب نصيب الأسد من تلك الانتهاكات هن الخمس طالبات اللاتي تم اعتقالهن من داخل جامعة الأزهر أثناء اقتحامها من قبل قوات الأمن يوم 24/12/2013 حيث تعرضن للضرب والسحل والتحرش من قبل أفراد الأمن داخل الحرم الجامعي، وتم التعدي عليهن بالسباب والضرب داخل قسم أول مدينة نصر ، وفُتِشْنَ تفتيشاً ذاتياً مهيناً وصل إلى حد التحرش، وتم قطع الصلة بينهن وبين ذويهن فكانت الزيارة من خلف باب حديد .

ولم تتوقف الانتهاكات عند هذا الحد ، ففي يوم 10/6/2014 تم الاعتداء على الطالبات بسجن القناطر من قبل السجانات والمسجونات الجنائيات وأمناء الشرطة، ومن ثم تم استدعاء قوات فض الشغب لهن لبدأ الفصل الوحشي من مسلسل الاعتداء عليهن بإشراف من كبيرة السجانات هناك وتدعى (سيدة فاروق)، حيث تم ضربهن بالعصي والخشب والآلات الحديدية في منطقة الحوض بالتحديد



و في الرابع والعشرين من شهر فبراير الماضي أصدرت محكمة جنح مدينة نصر حكماً عليها بالسجن لمدة خمس سنوات، وغرامة مالية وقدرها 100 ألف جنيه ، في القضية رقم 7322 جنح مدينة نصر، حيث وجه لهن تهم عديدة منها : الاعتداء علي رئيس الأمن المركزي وسرقة محفظته، الاعتداء بالمولتوف والحجارة والسب، الانتماء لجماعة محظورة، وغلق باب كلية الدراسات الاسلامية وتم رفض الاستشكال الخاص بهن مرتين ليستمر حبسهن في ظروف غير ملائمة انتهاكات تتعرض لها الطالبات الأزهريات دون أن نجد من يطالب بحقهن أو يؤكد على ضرورة معاقبة من مارس تلك الانتهاكات ، لتؤكد كل هذه الدلائل على أن قوانين حقوق الإنسان في مصر المحلية منها والدولية غير موجوده ، وأن السبب الوحيد الذي أعطى الحق للأجهزة الأمنية في استباحة حقوق هؤلاء الطالبات هي الخصومة السياسية فقط وبدورنا في مرصد " أزهري (للحقوق والحريات نطالب المنظمات والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية بالقيام بدورها تجاه تلك الممارسات المخالفة للقوانين ، ونشد على ضرورة توقف الأجهزة الامنية عن ممارستها وتقديم كل المتسببين عنها إلى المحاكمة السريعة والعادلة .